

إستفتاء إقليم كردستان العراق لسنة ٢٠١٧ (الدوافع - الردود - التداعيات)

م.م. سامان شكر سمين *

الكلمات المفتاحية: الاستفتاء، الاستقلال، إقليم كردستان، العراق
<https://doi.org/10.31271/jopss.10120>

ملخص

في سبتمبر عام ٢٠١٧، أجرى الشعب الكوردي في العراق إستفتاءً للاستقلال عن دولة العراق، وجاء قرار الاستفتاء بعد أن أكد الساسة الكورد بأن لديهم أكثر من سبب دفعهم لاجراء الاستفتاء، وقد واجه الاستفتاء عددا من المعوقات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، أدت إلى عدم تطبيق نتائج الاستفتاء، وعدم تحقيق أهدافه المرجوة. وعلى الرغم من أن أغلبية كبيرة من المشاركين في العملية صوتوا بنعم في الاستفتاء أي للانفصال عن العراق، إلا أن تداعياته على إستقرار العراق وأمن إقليم كردستان والردود التي جاءت ضده لم تكن في صالح حلم الشعب الكوردي؛ بل على العكس جاءت لتعيد هذا المشروع لسنوات طويلة إلى الوراء، من خلال تكبد إقليم كردستان لخسائر كبيرة في علاقته بكل من الدولة العراقية، ودول الجوار الإقليمي، والأطراف الدولية، كما أسهم هذا الاستفتاء في تفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية للإقليم، وعليه حاولت حكومة اقليم كردستان حينها تغيير إستراتيجيتها السالفة مع كل من الحكومة الاتحادية في بغداد، وعدد من دول الجوار؛ لتدارك الأزمة وإحتوائها.

پوخته

پیرفاندۆمی هه‌ریمی کوردستانی عێراق له سالی ٢٠١٧

پالنه‌ره‌کان - کاردانه‌وه‌کان - کاریگه‌رییه‌کان

له مانگی ئه‌یلولی ٢٠١٧ گه‌لی کورد پیرفاندۆمی بۆ سه‌ربه‌خۆیی له ده‌وله‌تی عێراق ئه‌نجامدا، ب‌پیری پیرفاندۆم دوا‌ی ئه‌وه هات که سیاسه‌ته‌دارانی کورد دووپاتیان کرده‌وه که زیاتر له هۆکارێکیان هه‌یه بۆ ئه‌نجامدانی پیرفاندۆم، پیرفاندۆمه‌که پ‌ووبه‌رووی کۆمه‌لیک ئاسته‌نگ بووه‌وه له سه‌ر ئاستی ناوچه‌یی و ناوچه‌یی و نیوده‌وله‌تی، که بوونه هۆی ئامانجه‌کانی پیرفاندۆم به‌دی

* مدرس مساعد، قسم القانون، جامعة گرمیان، إقليم كردستان، العراق saman.shukur@garmian.edu.krd

نهیەت. هەرچەندە زۆرینهیەکی زۆری بەشداربووانی ریفەڕاندۆمەکە بە بەڵێ دەنگیاندا بۆ جیاپوونەوه لە عێراق، بەلام کاردانهوهکانی گهوره بوون له سەر سهقامگیری عێراق و ئاسایشی هەریمی کوردستان، بۆیه پرووداوهکانی دواي ریفەڕاندۆم له بەرژەوهندی خهونی گهلی کورد نهبوون، وه لێکەوتەکانی کاریگەری خراپی کردە سەر پهیوهندییهکانی هەریمی کوردستان لهگهڵ دهولهتی عێراق، ولاتانی دراوسێی و ولاتی زلهیزهکان. وه بووه هۆی توندبوونهوهی قهیرانه سیاسی و ئابوورییهکانی هەریم، بۆیه حکومهتی هەریمی کوردستان له دواي ریفەڕاندۆم ههولیدا ستراتیژی پیشووی خۆی لهگهڵ حکومهتی فیدرالی له بهغدا و ولاتانی دراوسێ بگۆڕیت، به مهبهستی تێگهیشتن و کۆنترۆڵکردنی قهیرانهکه.

Abstract

Iraqi Kurdistan's Referendum at 2017

Motives - Replies - Implications

In September 2017, Iraq's Kurdish community held a vote on seceding from the Iraqi state. It was decided to hold the referendum after Kurdish lawmakers admitted that they had more than one reason for pushing for it. The referendum's implementation and achievement of its intended goals were hampered by numerous obstacles at the local, regional, and international levels. Despite a substantial majority of participants voting in favor of separation from Iraq, the consequences for Iraq's stability and the security of the Kurdistan Region, as well as the reactions that would follow, would not have been favorable to the Kurdish people. Alternatively, it set this project back many years, by causing the Kurdistan Region to incur significant losses in its relationship with the Iraqi state, its regional neighbors, and international parties. This referendum also contributed to the exacerbation of the region's political and economic crises. Accordingly, the Kurdistan Regional Government attempted to change its previous strategy with both the federal government in Baghdad and a number of neighboring countries to address and contain the crisis.

المقدمة

منذ نشأة الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١، والتي ضمت بداخلها كردستان العراق، والقومية الكردية في العراق لديهم حلم أن تكون لهم دولتهم المستقلة. ومنذ هذا التاريخ، والشعب الكوردي في العراق يسعى إلى إمتلاك العناصر والمقومات اللازمة المؤهلة لاستقلال بدولة قابلة للحياة، حتى جاءت هذه اللحظة في ٢٠١٧، عبر الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان العراق. في منتصف عام ٢٠١٧ أصدر رئيس إقليم كردستان العراق، مسعود البرزاني أمراً بإجراء الاستفتاء في ٢٠١٧/٩/٢٥ في المحافظات الثلاث دهوك وأربيل والسليمانية، فضلا عن مناطق متنازع عليها يسعى إقليم كردستان لضمها في محافظات ديالى ونيوى وكركوك وصلاح الدين. تعد قضية استفتاء إقليم كردستان من الأحداث التي كان لها تأثير كبير ليس فقط على المستوى الداخلي للعراق ودول المنطقة، ولكن أيضا على المستوى الدولي، وكانت العديد من الدول القوية تمتلك حساسية تجاه هذه القضية وعواقبها، وقد انعكست ذلك بوضوح في مواقفهم تجاه الاستفتاء. ويعود طلب الاستفتاء الشعب الكوردي الى مجموعة من الاسباب والقضايا، تتعلق بالعديد من الجوانب دفعتهم لاجراء الاستفتاء. إذ كان لقرار إجراء الاستفتاء إنعكاسات نتجت عنها ردود فعل مختلفة، إذ اتخذت الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية مواقف مختلفة على أساس أولويات الأمن القومي الخاصة بها، وبناء على أهداف سياساتها الخارجية، كما أسفرت إجراء الاستفتاء ونتائجها عن تداعيات كبيرة في مختلف الجوانب على إقليم كردستان.

أهمية البحث:

بما أن موضوع استفتاء انفصال إقليم كردستان العراق، ذي أهمية كبيرة في الحياة السياسية لإقليم كردستان، سنتعرف من خلال البحث على أهم الأسباب والعوامل الرئيسية التي دفعت الساسة في إقليم كردستان إلى إجراء الاستفتاء في ٢٠١٧، وبيان موقف الدولة الاتحادية العراقية من الاستفتاء، فضلاً عن الموقف الاقليمي والدولي منها، وأيضاً سنتوقف فيها على تناول تداعيات نتائج الاستفتاء على إقليم كردستان - العراق.

هدف البحث:

تهدف البحث الوصول الى التعرف على الاسباب والدوافع التي كانت وراء إجراء الاستفتاء في إقليم كردستان العراق في ٢٠١٧ وتداعياتها على الاقليم والردود حوله، فضلاً عن مواقف الدولة الاتحادية العراقية والاقليمية والدولية منها.

إشكالية البحث:

تنطلق إشكالية بحثنا من سؤال رئيس مفاده: ما الأسباب والدوافع الرئيسة التي كانت وراء اجراء اقليم كردستان العراق الاستفتاء في سنة ٢٠١٧. وتتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدة تساؤلات فرعية،

منها:

١. هل كانت للاستفتاء تداعيات على إقليم كردستان ؟
٢. كيف كانت موقف وردود فعل الدولة الاتحادية العراقية من الاستفتاء ؟
٣. ماهي المواقف الاقليمية والدولية حيال الاستفتاء ؟

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من أن الدوافع التي إستند عليها إقليم كردستان العراق في إجراء الاستفتاء كانت سياسية وخرق وعدم احترام الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، ونتيجة لرفض الاستفتاء من جانب الدولة الاتحادية العراقية والدول الاقليمية والدولية كانت لها تداعيات سلبية على الاقليم في مختلف الجوانب.

منهجية البحث:

سنعتمد في بحثنا اسلوب المنهج التاريخي لغرض متابعة الجذور التاريخية فيما يتعلق بمسألة مطالبة اقليم كردستان العراق بالانفصال. كما سنعتمد اسلوب المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص الدستورية التي جاءت في دستور العراق لعام ٢٠٠٥ فيما يتعلق بموضوع البحث والقرارات القضائية التي جاءت تطبيقاً لتلك النصوص.

الدراسات السابقة:

نظرا لحدثة موضوع استفتاء اقليم كردستان العراق واجهنا صعوبات في ايجاد المصادر حول ذلك، على الرغم من ذلك اعتمدنا على الدراستين كمرجع للبحث، وهما:

١. دراسة: ميثم غانم جبر: استفتاء اقليم كردستان العراق بين القبول والرفض، مجلة واسط للعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة واسط، ٢٠١٨. حيث استخدم الباحث المنهج التحليلي في مناقشة مشروعية الاستفتاء من عدمها، استهدفت هذا البحث تركيزها على مناقشة قانونية استفتاء الانفصال على المستوى الدستوري، وتوصلت الدراسة الى بعض النتائج، إذ أشارت الى أن اجراء الاستفتاء غير دستوري، لان هذا يجب أن يصدر من قبل البرلمان الاتحادي قانوناً له بناء على اقتراح برلمان الاقليم، ولعدم مشروعية هذا الاستفتاء سواء على المستوى الدستوري أم الدولي فليس له أي قيمة قانونية، ولا يترتب على الحكومة العراقية أية نتائج في الواقع.

٢. دراسة: عبدالعزيز ثابت: الأبعاد القانونية والسياسية لاستفتاءات الانفصال - حالة كردستان العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠١٨. استخدم الباحث المناهج التاريخية والوصفية والمقارنة في البحث، واستهدف البحث اعطاء التفسير القانوني والسياسي للاستفتاء. وتوصلت الى بعض الاستنتاجات، منها أن الظروف التاريخية والسياسات المنتهجة من الحكومة المركزية قد عملت على تنامي الشعور الانفصالي لدى الشعب الكوردي ودفعته أسباب عدة لاجراءهم الاستفتاء، وأيضاً توصلت الدراسة الى أن المتغيرات الإقليمية والدولية في تلك الفترة كانت

لها دور محوري في نتائج الاستفتاء وعرقلة الطموح الكوردي في بناء دولة مستقلة لهم، كما توصلت أيضاً إلى أن النظام الفيدرالي هو النموذج الأمثل لضمان حقوق الكورد واستقرار دولة العراق. يتبين من مما سبق الاهتمام الكبير من قبل الباحثين والكتاب بموضوع استفتاء إقليم كردستان لسنة ٢٠١٧، كما يتبين اعتماد الباحثين على مناهج الوصفية والتاريخية والتحليلية، وتلتقي الدراسة الحالية معهما في ذلك كله. لكن تحاول بحثنا أن تتميز عما سلف ذكره، وذلك بالتركيز على الأسباب الواقعية والقضايا التي تتعلق بالعديد من الجوانب والتي دفعت القادة السياسيين في إقليم كردستان إلى اجراء الاستفتاء في ٢٠١٧، فضلاً عن تحليل التأثيرات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تركتها الاستفتاء في المستوى المحلي والإقليمي والدولي على إقليم كردستان، وأيضاً دراسة وتحليل الأسس القانونية والدستورية للإجراءات المتبعة في استفتاء إقليم كردستان، مع فهم موقف الدولة الاتحادية العراقية منها، ومواقف الاقليمية والدولية منها، وأيضاً الإشارة إلى تداعيات نتائج الاستفتاء على إقليم كردستان.

هيكلية البحث:

أما هيكلية البحث فقد قسمناها على مقدمة وثلاثة محاور، نتطرق في المحور الاول: الى الدوافع التي كانت وراء اجراء الاستفتاء من قبل سلطات اقليم كردستان العراق، وفي المحور الثاني نتحدث عن موقف الدولة الاتحادية العراقية، لبيان موقف وقرارات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية من الاستفتاء وتداعياته على إقليم كردستان، ومن ثم في المحور الثالث والآخر نتوقف عند ردود فعل القوى الاقليمية والدولية عن الاستفتاء، ثم نختم الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي سنتوصل اليها، إضافة الى قائمة من المصادر والمراجع التي اعتمد الباحث عليها في البحث.

المحور الاول:

دوافع إقليم كردستان العراق لاجراء الاستفتاء

شكل استفتاء انفصال إقليم كردستان العراق في عام ٢٠١٧ موضوعاً ذو جوانب قانونية ودستورية وسياسية مهمة، وعد من أهم المشاكل التي واجهت الحكومة العراقية، وأحدث الجدل والخلاف بشأنه في ذلك الوقت بين الحكومة المركزية في بغداد الراضة للانفصال وبين حكومة إقليم كردستان التي تطالب به بعد ٢٠٠٣^(١).

وحتى تتضح الرؤية، يعد مطلب الشعب الكوردي لانشاء كيان مستقل لهم له جذور تاريخية، وهنا لابد من الاشارة الى أنه بعد الحرب العالمية الأولى، وعدت القوى المنتصرة باستقلال الكورد كما جاءت في مواد وفقرات معاهدة سيفر عام ١٩٢٠، والتي تعد وثيقة فريدة في تاريخ القضية الكوردية، حيث نصت على تحقيق حل المشكلة الكوردية بمراحل، وإذا اجتاز الكورد هذه المراحل، وطالبوا بالاستقلال، ورأت دول الحلفاء أهلية الكورد لذلك يصبح الاستقلال أمراً واقعياً، وعلى الحكومة التركية وقتذاك الاعتراف بذلك^(٢)، لكن هذا لم يتحقق، ويرجع أساساً إلى تغيير موازين القوة بين الدول، خاصة بين تركيا والدول المنتصرة في الحرب، ومعارضة مصطفى كمال أتاتورك، مؤسس تركيا الحديثة، نتيجة ذلك، تم إبرام اتفاقية لوزان في ١٩٢٣، في سويسرا، إذ قامت الدول العظمى وخاصة بريطانيا بإسقاط القرار بإلغاء وعد الحلفاء في بناء دولة كردستان، ومنذ ذلك الحين، عانى الكورد من الاضطهاد والقمع في البلدان التي يقيمون فيها: العراق وإيران وسوريا وتركيا، حيث يشكل الكورد حالياً أكبر مجموعة قومية في العالم بدون دولة^(٣).

وبعد تقريبا سبعة عقود من الزمن، أي بعد اندلاع حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ وانشاء منطقة الحظر الجوي أصبحت سلطات اقليم كردستان تدير غالبية المناطق التي يقطنها الشعب الكوردي في العراق؛ لا سيما المحافظات الثلاث (أربيل، السليمانية ودهوك)^(٤).

وتجدر الاشارة الى أن مظاهر السيادة المحدودة وفق دستور العراق لسنة ٢٠٠٥، هذه ساهمت في دفع التطلعات الانفصالية لانشاء كيان مستقل للشعب الكوردي عن حكومة بغداد، هذه التطلعات تنحسر وتندفق مع ميزان القوى في بغداد والحكومة المركزية، فضلاً عن الظروف الدولية والإقليمية السائدة^(٥). لكن بعض العوامل مثل "صعود تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وسيطرته على مساحات

(1) Edy Cohen, Kurdistan: From Referendum to the Road to Independence, Begin-Sadat Center for Strategic Studies, 2017, Link: <https://bit.ly/42yFsTq>

(٢) نهرو محمد، كيف أجهضت لوزان حلم إعلان الدولة الكوردية؟، الرابط الالكتروني: <https://bit.ly/42DvTT9> تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٤/١.

(3) Edy Cohen, Ibid .

(٤) ميثم غانم جبر، استفتاء انفصال إقليم كردستان - العراق بين القبول والرفض، مجلة واسط للعلوم الانسانية، م١٤، ع٤١، ٢٠١٨، ص٦٠٣.

(5) Pishko Shamsi, The Future of the Kurdistan Region after the Defeat of ISIS and the Failure of the 2017 Independence Referendum, Foreign Policy Research Institute, 2020, p7. Link:

واسعة من العراق صيف عام ٢٠١٤، وتوجه الولايات المتحدة إلى الاعتماد على إقليم كردستان، وخصوصاً قوات "البيشمركة" في التصدي له، مثلت فرصة سانحة لإقليم كردستان منذ ٢٠١٤ عن نيته إجراء الاستفتاء، لكنه لم يضع تاريخاً محدداً له إلا في حزيران ٢٠١٧^(١). إذ أصدر رئيس إقليم كردستان العراق آنذاك "مسعود البرزاني" أمراً بإجراء الاستفتاء في ٢٥/٩/٢٠١٧ في المحافظات الثلاث (أربيل، السليمانية ودهوك) فضلاً عن مناطق متنازع عليها يسعى الإقليم لضمها في محافظات (ديالى، نينوى، صلاح الدين وكركوك)^(٢).

بناءً على تلك المعطيات، عزی الساسة الكورد مطالبتهم بإجراء الاستفتاء إلى عدة عوامل دفعتهم لإجراء الاستفتاء، كالتجاوزات الدستورية التي تسببها لهم الحكومة العراقية، إذ دافع الساسة الكورد عن قرار إجراء الاستفتاء بالقول بأن العراق فشل في أن يصبح دولة فيدرالية حقيقية، وأن أفضل حل هو أن يشكل الشعب الكوردي دولتهم المستقلة، ومن أجل تأكيد هذا الأمر أصدرت وثيقة أعدتها مجموعة من الخبراء وأساتذة القانون، والقانون الدستوري والعلاقات الدولية في إقليم كردستان^(٣)، يشمل "انتهاكات بغداد الدستورية ضد الإقليم". وذكرت الوثيقة أن الحكومة العراقية خالفت مجموعة من المواد والفقرات الدستورية، أبرزها المادة ١٤٠ الخاصة بتسوية أوضاع المناطق المتنازع عليها بين بغداد وأربيل، وذلك من خلال إجراء تعداد سكاني، وعمل استفتاء لتحديد مصير تلك المناطق^(٤). فضلاً عن أسباب ودوافع أخرى، منها، عدم تشكيل المجلس الاتحادي، حيث أخذ الدستور العراقي بنظام المجلسين، في تكوين السلطة التشريعية بنص المادة ٤٨ منه الذي ورد فيه: تتكون السلطة التشريعية الاتحادية من مجلس النواب ومجلس الاتحاد^(٥)، فوجود المجلس لإقليم كردستان مهم جداً، لأنه سيمنع مجلس النواب من إصدار بعض القوانين والقرارات المثيرة للجدل التي يتم تمريرها في غياب الكتل الكوردية في مجلس النواب، من خلال إعادته إلى البرلمان^(٦). إضافة إلى خلاف إقليم كردستان مع الحكومة الاتحادية إثر إيقاف الأخيرة دفع حصة الإقليم من الموازنة المالية الاتحادية منذ ٢٠١٤، مما أدى إلى إحداث أزمة إقتصادية للإقليم، ثم كانت هناك دعوات من جانب الكتل السياسية في مجلس النواب بتخفيض حصة الإقليم من الموازنة العامة من ١٧٪ إلى ١٢٪، وهذا ما دفعت حكومة

<https://bit.ly/3Mmjmo6>.

(١) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقدير موقف، استفتاء إقليم كردستان: بين الإصرار الكردي والمعارضة الإقليمية، تاريخ النشر ٢٠١٧/٩/٢٠ الرابط الإلكتروني: <http://bit.ly/2MWnG8g>، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٤/٥.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) انتهاكات الحكومة العراقية للدستور، بالدلالة والبراهين، الرابط الإلكتروني: <https://bit.ly/46MDGjV>، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٧/١١.

(٤) فاطمة عبدالعزيز أحمد محمود، إقليم كردستان العراق وأزمة استفتاء ٢٠١٧ - الدوافع والتداعيات وسبل الاحتواء، المجلة العلمية، جامعة أسيوط، العدد ٧٥، ٢٠٢٢، ص ٢٤١.

(٥) ينظر الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، المادة ٤٨.

(٦) شيرين أحمد كيلو، مجلس الاتحاد حبر على ورق.. إرادات الكتل السياسية تعيق تشكيل ثاني مجلسي البرلمان، الرابط الإلكتروني: <https://bit.ly/44HKWvI>، تاريخ الزيارة: ٢٠١٢٣/٧/١٥.

إقليم كردستان الى رفض تقليص حصتها من الموازنة العامة الا بعد إجراء التعداد السكاني في العراق^(١)، كما يعد إقليم كردستان الاستفتاء جزء من حق تقرير المصير الذي أقرته المواثيق الدولية للشعوب، ثم هناك رغبة شعبية في الاقليم في الاستقلال والانفصال عن العراق^(٢)، أسهمت كل ذلك في تعزيز مطالب القوى الداعية في إقليم كردستان لاجراء الاستفتاء تمهيداً للانفصال عن العراق.

بالاضافة الى الخلافات السياسية، أيضا كانت هناك خلافات إقتصادية بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية العراقية، كانت الخلافات الاقتصادية تتعلق بالموارد النفطية والإيرادات والحصة المالية، وهذا ما دفع بعض معارضي الاستفتاء الى اعتبار الانفصال عن العراق سيمنح إقليم كردستان مزيدا من السيطرة على موارده الطبيعية واقتصاده^(٣).

ودافعت حكومة إقليم كردستان في وقتها عن اجراء الاستفتاء حول استقلال إقليم كردستان، بالقول إن الفيدرالية أخفقت في العراق، وإن الدستور لم يطبق، فضلا عن أن الدستور العراقي لا يتضمن مادة تحظر إجراء الاستفتاء، ويستند القادة الكورد في ذلك إلى أطروحة فشل أنظمة إدارة النظام الفيدرالي في الحفاظ على وحدة العراق، إلى جانب ذلك قدموا أيضا الموضوع من خلال تقييم أسباب تاريخية وفلسفية بالقول من أنه لا يوجد أي حل آخر غير الاستقلال^(٤).

وحرري بنا التطرق الى أنه مع بلوغ الحرب ضد تنظيم الدولة الاسلامية نهايتها، أخذت قيادة الإقليم، تنظر إلى الاستفتاء بوصفه مخرجا لها من أزمات وملفات شائكة كثيرة، تنصدها مسألة "المناطق المتنازع عليها" بين أربيل وبغداد، وخاصة ما يتعلق بمحافظة كركوك الغنية بالنفط، والمناطق التي دخلتها قوات البيشمركة إبان معركة الموصل ضد تنظيم الدولة الاسلامية^(٥). ولهذا كان من بين دوافع حكومة كردستان لإجراء استفتاء الاستقلال هو الخوف من فقدان السيطرة على المناطق المتنازع عليها التي تركها الجيش العراقي أمام هجوم قوات داعش في ٢٠١٤ لقوات البيشمركة، والرغبة في الاحتفاظ بالسيطرة عليها من خلال ضمها للاستفتاء^(٦).

وفي السياق ذاته، ذكرت صحيفة الجارديان البريطانية أن "الكورد يرون أن دورهم الرئيسي في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية يتطلب مكافأتهم وإعطائهم بعض النفوذ"^(٧). فضلا عن ذلك، يرى

^(١) Ala'Aldeen, Dlawer, et al. "The EU—Turkey Relationship and the Kurdistan Region of Iraq." EU and Turkish Energy Interests in the Caspian and Middle East Region, Middle East Research Institute, 2018, p9.

^(٢) زهرة احمد، كردستان وحق تقرير المصير، الرابط الالكتروني: <https://zagrosnews.net/ar/opinions/30679>، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٧/١١.

^(٣) Nicola Degli Esposti, The 2017 independence referendum and the political economy of Kurdish nationalism in Iraq, journal: third world quarterly, 2021. Link: <https://bit.ly/41zqY4q> , p9.

^(٤) بنيامين كسكين، بحث اقليم شمال العراق عن الاستقلال، مجلة رؤى تركية، ع٦٧٤، ٢٠١٧، ص١١٢.

^(٥) ينظر: البيشمركة تحفر خندقاً بالمناطق المحررة في الموصل، تاريخ النشر ٢٠١٦/١١/١١، الرابط الالكتروني: <https://bit.ly/3Ca9uRI>، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٤/١١.

^(٦) فاطمة عبدالعزيز أحمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص٢٤١.

^(٧) البيشمركة تحفر خندقاً بالمناطق المحررة في الموصل، مرجع سبق ذكره.

البعض بأن الاستفتاء يمثل مخرجاً للقادة الكورد في مواجهة جملة تحديات سياسية واقتصادية داخلية، مثل: وجود خلافات سياسية بين الأحزاب المختلفة في إقليم كردستان بشأن الاستفتاء، فإن بعض الأحزاب عبّرت عن مخاوفها من عدم الشفافية في الإجراءات والتأثير المحتمل على العلاقات مع حكومة بغداد والمناطق المتنازع عليها، فضلاً عن ذلك، الأزمة المالية، واحد من التحديات التي واجهتها إقليم كردستان، إذ عانى إقليم كردستان من أزمة مالية خلال تلك الفترة، حيث تأثرت الإيرادات النفطية وتم تجميد رواتب الموظفين، وتدهور الوضع الاقتصادي تسبب هذا في احتجاجات وتوترات اجتماعية واقتصادية داخل الإقليم، وأيضاً، التهديدات الأمنية خلال فترة الاستفتاء، زادت التهديدات الأمنية التي واجهتها إقليم كردستان، حيث كانت هناك توترات مستمرة بين البيشمركة والقوات العراقية في المناطق المتنازع عليها، بالإضافة الى شرعية وجود البرزاني في السلطة بعد انتهاء فترة ولايته والتمديد له، الأمر الذي دفعه إلى تعطيل البرلمان عام ٢٠١٥*، وتدهورت علاقته، بسبب ذلك، مع القوى والتيارات السياسية الكوردية الأخرى في الاقليم، وعلى رأسها حركة التغيير.

يتضح لنا مما سبق بأن سلطات إقليم كردستان العراق إستند على مجموعة من الاسباب والعوامل كدوافع وراء إجراء الاستفتاء على انفصال الاقليم من العراق، وأعدّها القادة السياسيين الكورد فرصة للشعب الكوردي في إقليم كردستان للتعبير عن إرادتهم والمطالبة بحقوقهم وتحقيق طموحاتهم السياسية والثقافية، واعتبروا أن دوافعهم مشروعة لإجراء الاستفتاء على استقلال إقليمهم عن العراق، لكن مع ذلك، أثار الاستفتاء العديد من القضايا والتحديات، ولاسيما فيما يتعلق بالعلاقات السياسية والاقتصادية مع الحكومة العراقية والدول المجاورة، إذ أعدت الحكومة العراقية الاستفتاء غير قانوني وغير دستوري، ورفضت الاعتراف به.

* منعت قوات الأمن في أربيل في تشرين الأول ٢٠١٥ الدكتور "يوسف محمد صادق" رئيس برلمان إقليم كردستان، وهو من حركة التغيير، من دخول عاصمة الإقليم أربيل، واستمر تعطيل عمل البرلمان ما يقارب سنتين.

المحور الثاني:

موقف الدولة الاتحادية العراقية من الاستفتاء وتداعياته على إقليم كردستان

ستحدث في هذا المحور عن موقف الدولة الاتحادية العراقية من الاستفتاء الذي جرى في إقليم كردستان، وذلك بالتعرف على مواقف السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية العراقية من الاستفتاء، وما هي أهم الاجراءات التي إتخذها هذه السلطات قبل وبعد إجراء هذا الاستفتاء وعلى النحو التالي:

أولاً: موقف السلطة التشريعية من إستفتاء إقليم كردستان

عبر السلطة التشريعية في العراق عن رفضه للاستفتاء واعتبره غير دستوري وتحدٍ لوحدة العراق، إذ عقد مجلس النواب جلسات لمناقشة هذا الموضوع المثير للجدل، وأصدرت جملة من القرارات بشأن التعامل مع تداعيات الاستفتاء ومع حكومة إقليم كردستان، حيث أعرب الكتل السياسية المختلفة في مجلس النواب عن رفضهم للاستفتاء، واعتبروه خرقاً للدستور العراقي وتهديداً لوحدة، وأن أي تقسيم للعراق يجب أن يتم وفقاً للآليات الدستورية وبالتوافق بين جميع الأطراف. حيث بسبب إصرار إقليم كردستان على إجراء الاستفتاء، صوت مجلس النواب العراقي يوم ١٢ ايلول ٢٠١٧ على قرار ينص فيه على رفض الاستفتاء الذي سيجري يوم ٢٥ ايلول ٢٠١٧ في إقليم كردستان، وإلزام المجلس السلطات المختصة باتخاذ كل ما يلزم لإلغاء هذا الاستفتاء، واعتبر مجلس النواب استفتاء إقليم كردستان أمراً مخالفاً للدستور العراقي ومعدوم الأثر القانوني، لكونه مهدداً لوحدة العراق وسيقتته الى أجزاء، كما ألزم مجلس النواب الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان ببدء حوار جاد وفعال لمعالجة المسائل العالقة بين الحكومة المركزية والاقليم وذلك بموجب الدستور والقوانين النافذة^(١)، إلا إن إقليم كردستان تجاهل قرار مجلس النواب الاتحادي، إضافة الى تجاهله لعدة وساطات تقدمت بها جهات دولية لتأجيل الاستفتاء*، ولهذا صوّت مجلس النواب في ٢٥/٩/٢٠١٧ على قرار بعدم دستورية الاستفتاء، وطالب الحكومة الاتحادية باتخاذ الإجراءات الآتية^(٢):

١. إلزام الجيش العراقي بالحفاظ على وحدة العراق، ونشر القوات في كل المناطق التي سيطر عليها الإقليم بعد العام ٢٠٠٣.
٢. مطالبة الحكومة باستدعاء السفراء والممثلين للدول التي لديها المطالبة بغلق المنافذ الحدودية التي تقع خارج السلطة الاتحادية، واعتبار البضائع التي تدخل منها بضائع مهربة.
٣. المطالبة بإرجاع الحقول النفطية في كركوك والمناطق المتنازع عليها إلى سيطرة الحكومة الاتحادية، ومنع سيطرة أي قوة تابعة للكورد، ومنع التنقيب في المناطق المختلطة والمتنازع عليها.

^(١) قرارات وتوصيات مجلس النواب العراقي: الجلسة رقم ١٧ بتاريخ ٢٠١٧/٩/١٢، الرابط الالكتروني: <https://bit.ly/46N4OPP>، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٧/١٦.

* وفقاً للنتائج التي أعلنتها المفوضية العليا للانتخابات والاستفتاء في إقليم كردستان، كانت نسبة المشاركة فيه ٩٢،١٦٪. حيث إن ٧٢،٩٣٪ من الناخبين صوتوا بنعم. للمزيد ينظر: استفتاء إقليم كردستان: أكثر من ٩٢٪ أيدوا الانفصال عن العراق، الرابط الالكتروني: <https://bit.ly/3OqdAww>، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٥/٢٠.

^(٢) د. مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، الكونفيدرالية حل وسط يضمن تحقيق مكاسب للاكراد وبقاء كردستان ضمن العراق، متاح على الموقع الالكتروني: <https://araa.sa>، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٧/١١.

٤. المطالبة بمنع تهريب النفط وحظر تصديره إلا من خلال الحكومة الاتحادية، وإعادة النظر في جميع النفقات السيادية والحاكمة ورواتب والتقاعد للموظفين الاتحاديين الذين شاركوا في الاستفتاء. ومن هذا يتبين لنا رفض السلطة التشريعية المتمثلة بمجلس النواب العراقي للاستفتاء الذي جرى في إقليم كردستان، وذلك من خلال إصدار مجلس النواب العراقي عدة قرارات بهذا الشأن، وكذلك توجيه جميع مؤسسات الدولة العراقية ذات العلاقة بتنفيذ قرارات المجلس.

ثانياً: موقف السلطة التنفيذية من إستفتاء إقليم كردستان

كان لاستفتاء اقليم كردستان العديد من المواقف والتداعيات والتي أدت الى تفاقم وتعميق الازمة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان. وقد اتخذت الحكومة الاتحادية في بغداد موقفا واضحا لمشروع الاستفتاء، إذ عبر رئيس الوزراء العراقي آنذاك حيدر العبادي عن هذا الرفض في تصريحات صحفية عدة، معتبرا إياه إجراء أحادي الجانب وفرضا للأمر الواقع، وحاول العبادي أن يبقّي الباب مفتوحا للمفاوضات، وفي الوقت نفسه إعتماذ الرد على خطوات إقليم كردستان بنوع من التصعيد^(١). لكن على الرغم من كل الدعوات التي أطلقتها الحكومة العراقية والامم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ومعظم الدول الكبرى والدول الاقليمية من أجل الغاء هذا الاستفتاء، لم تستجب حكومة الاقليم لهذه الدعوات، وبالفعل تم اجراء استفتاء في اقليم كردستان يوم ٢٥ أيلول عام ٢٠١٧. وعليه كان للاستفتاء تداعيات مؤثرة على الوضع السياسي والاقتصادي والانساني على الاقليم، حيث أبدت الحكومة العراقية رفضا قاطعا للخطوة معتبرا أنها غير مسؤولة، وفي وقته طالب برفض الاستفتاء وأكد بأن الخطوة ستكون لها تداعيات خطيرة اذا ما أقدمت حكومة اقليم كردستان على إجرائها^(٢).

وفي ظل تلك الظروف، كان للاستفتاء وقعاً سيئاً وأزمة كبيرة على شركاء العملية السياسية في العراق، إذ أكدت الحكومة العراقية على لسان متحدته الرسمي وقتذاك "سعد الحديشي" رفض الحكومة لاستفتاء إقليم كردستان، قائلاً "موقفنا في الحكومة ثابت بشأن رفض الاستفتاء، لكونه متنافياً مع الدستور ونعده إجراءً غير قانوني ولسنا ملزمين بنتائجه كونها لا ترتب أي أثر قانوني بالنسبة للحكومة الاتحادية، لافتقاره إلى أية شرعية دستورية أو قانونية"^(٣). كما أكدت الحكومة العراقية بأن هناك مجموعة معايير دولية ينظر إليها ضروري لاجراء أي استفتاء في أي مكان كان في العالم حتى تكون مقبولا، داخليا ودوليا، وهي حرية التصويت والدعاية ووضوح عملية التصويت في الاستفتاء ووجود مراقبين دوليين من منظمة الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى لمراقبة العملية وقبولها من قبل دولة الام، والاقليم لم يحصل موافقة بغداد في ذلك، والامم المتحدة لم ترحب بالاستفتاء، ولهذا لم ترسل مراقبين لعملية الاستفتاء^(٤).

(١) سيماء سعدون عزيز، أزمة استفتاء اقليم كردستان العراق في المواقع الالكترونية - موقع BBC Arabic امّودجا، مجلة مداد الاداب، المجلد ١، العدد ١٨، ٢٠٢٠، ص ٧٢١.

(٢) د. حسن محمد صالح الحديد وواثق عبد الكريم حمود، المواقف العراقية الداخلية من استفتاء اقليم كردستان والاثار المترتبة عليه، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد ٦، العدد ٢، الجزء ٢، ٢٠٢١، ص ٨٥.

(٣) ينظر: الحكومة العراقية تجدد موقفها بشأن استفتاء كردستان، تاريخ النشر ٢٠١٧/٩/١٦، الرابط الالكتروني: <https://bit.ly/3Ncds5j>، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٢/٤/٢٥.

(٤) ههّمهت محمد، هه نور كريم و هه واني تر، ريفراندم و دهولّه تي كردستان : ئامراز يان ئامانج ؟، چاپخانه ي ژين،

فقد أدى إجراء الاستفتاء الى تعميق الازمة بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية ليس بسبب الخشية من الاستقلال بحد ذاته وحسب، وإنما نظراً للأثار والنتائج التي يمكن أن تتمخض عن ذلك الاستفتاء، التي تكون لها إنعكاسات سلبية على عموم الوضع في العراق وعلى استقراره ووضعه السياسي والامني، وفي مقدمتها حدود دولة كردستان المزمع إقامتها ومستقبل الأراضي المتنازع عليها، وهي في الواقع مناطق تطالب بها إقليم كردستان منذ فترة طويلة كجزء من أراضيها، سيما محافظة كركوك التي تضم حقول نفط كبيرة جعلها مثاراً للنزاع والخلافات بين الاقليم والحكومة المركزية في بغداد^(١).

نتيجة لتجاهل إقليم كردستان لتحذيرات الحكومة العراقية، وجه مجلس الوزراء الاتحادي يوم ٢٠١٧/٩/٢٤ المنافذ الحدودية ومن ضمنها المطارات الموجودة في الاقليم الى سلطة الحكومة الاتحادية، إضافة الى أنها دعت جميع الدول الى التعامل معها فيما يخص ملفي المنافذ وتصدير النفط العراقي، حيث اتخذ المجلس الوزاري للأمن الوطني اجراءات بحق اقليم كردستان والمناطق المتنازع عليها بهدف اعادة السلطة الاتحادية فيها^(٢). وكانت لقرارات الحكومة الاتحادية في بغداد تداعيات كبيرة على إقليم كردستان، كتغيير الخارطة السياسية للإقليم وفق رؤية سلطات إقليم كردستان لحدوده، وإن أكثر المناطق تأثراً بالاستفتاء هي المناطق المتنازع عليها، فقد خرجت معظم هذه المناطق من سيطرة الاقليم الى سيطرة الحكومة الاتحادية، فقد خسر الاقليم قرابة ال ٥٠% من المناطق التي كانت خاضعة لسلطته قبل الاستفتاء^(٣). وأيضاً أظهر نتائج الاستفتاء الى العلن الخلافات الداخلية في الاقليم، خصوصاً بين الحزبين الرئيسيين في الاقليم، الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وكذلك الاحزاب المكونة للحياة السياسية في الاقليم^(٤). بالإضافة الى ذلك كانت للاستفتاء تداعيات كبيرة على الاقليم في مجال الطيران، حيث فرضت الحكومة الاتحادية حظر الطيران مع إقليم كردستان في ٢٠١٧/٩/٢٩ باستثناء الرحلات الإنسانية والعسكرية والدبلوماسية، بالإضافة الى إجراءات عقابية، أهمها إيقاف التعاملات المالية والمصرفية مع مصارف أساسية في كردستان، حيث أثرت بصورة مباشرة على السيولة النقدية للعملة الأجنبية في إقليم كردستان، كما أدت إلى ارتفاع سعر الدولار^(٥).

يمكن القول بأنه نتيجة عدم إستجابة إقليم كردستان للدعوات والمناشدات، إتخذت الحكومة الاتحادية الإجراءات التي خولها مجلس النواب العراقي بهذا الشأن، فقد أكدت الحكومة على أنها لن تعترف بنتائج هذا الاستفتاء وطالبت فيه حكومة اقليم كردستان بتسليم جميع المطارات والمعابر الحدودية في الاقليم الى الحكومة الاتحادية العراقية، كما دعت الدول الى عدم التعامل مع اقليم كردستان، وطالبت دول الجوار والعالم التعامل معها حصراً في ملفي المنافذ الحدودية والنفط، كما أعلنت الحكومة العراقية إن هذا الاستفتاء ممارسة غير دستورية قد تعرض أمن واستقرار العراق الى

سليمان، ٢٠١٨، ص ١١٢.

(١) شيماء معروف فرحان، اشكالية العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، م ١٥، ع ٦٢، ٢٠١٨، ص ٤٩.

(٢) شيماء علي سام، الاستفتاء السياسي المؤدي الى الانفصال، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد ٢، العدد ١-٣، ٢٠١٨، ص ٣١٣-٣١٤.

(٣) د. حازم صباح أحمد وعماذ وكاع عجيل، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.

(٤) المرجع نفسه، ص ٢٣.

(٥) ينظر: عثمان المختار، رفع الحظر الجوي عن كردستان... الأصعب ما زال قائماً، الرابط الالكتروني:

<https://bit.ly/3pZl9A9>، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٤/٢٩.

الخطر، وإنها لن تتعامل مع نتائج هذا الاستفتاء.

ثالثاً: موقف السلطة القضائية من إستفتاء إقليم كردستان

كانت للسلطة القضائية دوراً محورياً ورئيسياً في قضية استفتاء اقليم كردستان ومحاولته الانفصال عن العراق، فقد عقدت المحكمة الاتحادية العليا جلستها بتاريخ ١٨ ايلول ٢٠١٧ حول استفتاء اقليم كردستان ونظرت في الطلبات المقدمة لها، والتي تتضمن وقف اجراءات الاستفتاء في الاقليم وفي المناطق التي يراد شمولها بالاستفتاء. إذ أصدرت المحكمة الاتحادية العليا أمراً ولائياً، يتضمن إيقاف جميع اجراءات الاستفتاء المنوي إجراؤه في اقليم كردستان بتاريخ ٢٥ ايلول ٢٠١٧، بالاستناد الى الأمر الصادر عن رئاسة الاقليم، وذلك لحين حسم الدعاوى المقامة أمامها حول دستورية هذا القرار، وذلك استناداً إلى أحكام المادة ١٥١ من قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩^(١).

وفي السياق ذاته وبعد إجراء الاستفتاء، أصدرت المحكمة الاتحادية العليا في العراق أيضاً حكماً بعدم دستورية الاستفتاء الذي أجرته حكومة اقليم كردستان العراق في الخامس والعشرين من أيلول ٢٠١٧، وأعلنت المحكمة وهي أعلى سلطة قضائية في العراق بأن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ لا يجيز انفصال أي من مكونات النظام الاتحادي في العراق، وأكدت على عدم دستورية إستفتاء إقليم كردستان والغاء الآثار والنتائج المترتبة عليه، وأن قيام الاقليم بأجراء الاستفتاء يتعارض ويخالف أحكام المادة الاولى من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، بل إن المادة الأولى من الدستور تعد ضامنة لوحدة الدولة العراقية^(٢).

كما عقدت المحكمة الاتحادية العليا جلستها في ٢٠١٧/١١/٢٠ ونظرت في دعاوى الطعن المقدمة بعدم دستورية الاستفتاء الذي جرى يوم ٢٥ أيلول ٢٠١٧ في إقليم كردستان العراق والمناطق المتنازعة عليها، إذ أصدرت المحكمة الاتحادية العليا حكماً نهائياً بعدم دستورية الاستفتاء، وقررت الغاء الآثار والنتائج المترتبة على هذا الاستفتاء، كما وأكد هذا القرار أن قرارات المحكمة الاتحادية العليا نهائية وملزمة لجميع السلطات في العراق وذلك استناداً إلى المادة ٩٤ من الدستور العراقي النافذ^(٣).

ومن هذا يتبين لنا رفض السلطة القضائية المتمثلة بالمحكمة الاتحادية العليا للاستفتاء الذي جرى في إقليم كردستان، وذلك من خلال إصدار المحكمة الاتحادية العليا قرارات عدة فندت بها قانونية ودستورية هذا الاستفتاء، سواء كان ذلك بطلب من مجلس النواب أو بطلب من رئيس الوزراء أو من خلال طلبات الاعضاء في مجلس النواب العراقي حول تفسيرها لمواد الدستور التي تتعلق بهذا الامر. كما اتضحت لنا مما سبق، إن قرار إقليم كردستان اجراء استفتاء، عاد على الاقليم بآثار سلبية من الناحية السياسية والجغرافية والاقتصادية، وكان موقف الدولة الاتحادية العراقية سواء كانت من السلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية، هو رفض هذا الاستفتاء رفضاً باتاً، واتخاذها جميع الاجراءات الممكنة للحيلولة دون تقسيم العراق، وأن الاجراءات التي إتبعها الدولة الاتحادية حيال الاستفتاء كانت لها تداعيات خطيرة في مختلف الجوانب، وأثرت على مواطني الاقليم بشكل سيء، بحيث أثقلت الحياة اليومية لهم.

(١) ينظر: نص قرار المحكمة الاتحادية العليا ذي العدد ٩٤ بتاريخ ٢٠١٧/٩/١٧.

(٢) ينظر: نص قرار المحكمة الاتحادية العليا ذي العدد ١٢٢ / إتحادية بتاريخ ٢٠١٧/١١/٦.

(٣) ينظر: نص قرارات المحكمة الاتحادية العليا ذي الاعداد ٨٩، ٩١، ٩٢ و ٩٣ / إتحادية بتاريخ ٢٠١٧/١١/٢٠.

المحور الثالث:

ردود الفعل الاقليمي والدولي من استفتاء إقليم كردستان العراق

كان لاستفتاء إقليم كردستان العديد من الردود على المستوى الاقليمي والدولي، ولهذا سنتوقف في هذا المحور للحديث حول تلك الردود ومدى تأثيرها على علاقات الاقليم بالدول على الجانبين الاقليمي والدولي، وذلك وفق التقسيم الآتي:

أولاً: على المستوى الاقليمي:

١. تركيا: كثيراً ما يقابل دعوات انفصال إقليم كردستان العراق بالرفض من الجانب التركي، إذ أكدت تركيا على أهمية وحدة العراق ورفضت فكرة الاستفتاء من أساسها، لذا ترفض تركيا الاستفتاء من أسباب داخلية بالدرجة الأولى^(١)، فهي تخشى من تداعيات الانفصال على وحدة أراضيها وأمنها واستقرارها، وذلك لان جزءاً من سكانها هم من الشعب الكوردي، ومن المحتمل أن تطالب بالانفصال أيضاً في المستقبل في حال تمكن إقليم كردستان من الانفصال عن العراق عبر الاستفتاء^(٢). علاوة على ذلك، تسعى تركيا في استراتيجيتها حيال العراق الى تحقيق الآتي: منع قيام أي كيان كوردي مستقل في العراق، فضلاً عن معارضة أي توجه يرمي الى تقسيم العراق، لما له من أثر على مصالحها الاستراتيجية، فالمسؤولون الاتراك أدركوا إن محاولة تقسيم العراق سوف يدفع بتركيا لحماية مصالحها في العراق، كما إنه يشكل خطراً على وحدتها يفوق خطر حزب العمال الكردستاني، بالإضافة الى ذلك يرى تركيا إن سيطرة الكورد على مدينة كركوك يعد خطراً لاستراتيجتها في العراق، لما لهذه المدينة من أهمية كبيرة لها، بسبب وجود النفط والاقليّة التركمانية فيها^(٣). فضلاً عن ذلك، سعت تركيا الى توحيد المواقف الاقليمية من مسألة إستفتاء إقليم كردستان، وخاصة موقف إيران، وذلك من أجل الخروج بموقف موحد يدعم وحدة الاراضي العراقية ويرفض تقسيم العراق، إذ انتهجت تركيا مع جارتها إيران سياسة أكثر توافقية تجاه إستفتاء إقليم كردستان، شجعت على تصاعد مجالات التعاون الأمني في مواجهة التهديدات الصادرة من حزب العمال الكردستاني والتنظيمات الكوردية الإيرانية المعارضة المتمركزة في أراضي إقليم كردستان^(٤). وقماشياً مع ما تم ذكره، تحرص أنقرة على العلاقات الجيدة التي تربطها بحكومة الاقليم، فإنها لمّحت وصرّحت بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام مشروع "إعلان دولة مصطنعة" على حدودها، حيث

(١) لمياء محسن الكناني ود. كفاح جمعة الساعدي، الجذور التاريخية لنزعة الانفصال الكردي، مجلة دراسات دولية، العدد ٧٩، ٢٠١٩، ص ٥٢.

(٢) ربا صاحب عبد، الموقف التركي من استفتاء إقليم كردستان العرق دراسة تحليلية، مجلة قضايا سياسية، العدد ٥٦، ٢٠١٩، ص ٩.

(٣) ربا صاحب عبد، مرجع سبق ذكره، ص ٧.

(٤) رزاق فالح وحيد، مستقبل إقليم كردستان العراق والسيناريوهات المحتملة، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ع ٢٣، ٢٠٢١، ص ٤١٧.

تملك أوراق ضغط مهمة على اقليم كردستان، أولها العامل الجغرافي كدولة جارة، وثانيها البعد الاقتصادي، إذ تمثل شريان الحياة وممر تصدير النفط بالنسبة له وقتذاك، وثالثها تواجدها العسكري في اقليم كردستان، فضلاً عن الجانب السياسي والاستراتيجي في الأمر كدولة حليفة وداعمة في ظل علاقاته المتوترة مع بغداد في تلك الفترة، والمنافسات الكوردية الداخلية مع العمال الكوردستاني وغيره من الأطراف^(١).

ولعل من المناسب الإشارة، الى أن تركيا لا تريد أن تفقد حليفا كالبرزاني، ومن ثم كان نقدها ومقاربتها للقضية متوازنين تقريبا، لأن الاستفتاء من وجهة نظر تركيا ستكون له انعكاسات سلبية على البرزاني في داخل الإقليم، وسيفتح الطريق لحلفاء إيران في الإقليم^(٢). وفي السياق ذاته، قد يحمل استفتاء الاقليم العديد من المشاهد المحتملة أهمية كبيرة بالنسبة لتركيا على صعيد أمنها القومي، ومن ذلك احتمال وقوع حرب كوردية عربية أخرى، وتخوفها من سيطرة حزب العمال الكوردستاني على سنجار، وتشكيل واقع جديد، وممر بين الشعب الكوردي على الجانبين السوري والعراقي، علاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي حركة الاستقلال المحتملة في اقليم كردستان إلى موجة من الأحداث التي ستؤثر في الديناميات الداخلية لتركيا، ولذلك، فإن عملية الاستقلال المحتملة في العراق ستمثل لتركيا عملية حرجة وحاسمة^(٣).

٢. إيران: ان تخوف إيران من استقلال كردستان العراق مرده خشيتها من تحول المنطقة الى بؤرة نفوذ قوي لاعداها، مما يشكل تهديدا مباشرا لأمنها القومي يضاف الى عدة مشاريع أمريكية اسرائيلية لتجزئة المنطقة الى دويلات متصارعة، وعليه فان إيران تعارض انفصال اقليم كردستان عن العراق، ومستعد للتدخل سياسيا واقتصاديا وحتى عسكريا^(٤). علاوة على ذلك، تخوف إيران من انفصال اقليم كردستان لها جذور تاريخية، حيث قامت جمهورية مهاباد في شمال غرب إيران في العام ١٩٤٦، وبدعم مباشر من الاتحاد السوفياتي سابقا، ولكنها سرعان ما أسقطت على يد الحكومة الايرانية وقتذاك، وعليه فإن إيران ترى في استفتاء إقليم كردستان العراق تهديدا لسيادتها وايدولوجيتها الإسلامية، ولا بد من منع الانفصال وتكوين دولة كوردية مستقلة^(٥). وتأسيساً على ذلك، جاء رفض دعوات انفصال اقليم كردستان على لسان الساسة الإيرانيين، إذ أكد الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني " نحن نريد الامن والاستقرار في الشرق الاوسط، وإستفتاء انفصال اقليم كردستان العراق مؤامرة انفصالية تقف وراءه دول وهذا الامر تعارضه طهران، ولن نقبل بتغيير الحدود تحت ظرف،

(١) ينظر: سعيد الحاج، التحفظات التركية على استفتاء كردستان العراق، تاريخ النشر- ٢٠١٧/٩/٨، الرابط الالكتروني: <https://www.turkpress.co/node/39066> تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٥/٢.

(٢) بنيامين كسكين، مرجع سبق ذكره، ص ١١٨.

(٣) المرجع نفسه، ص ١١٨-١٢٤.

(٤) ينظر: فرح الزمان شوقي، لماذا ترفض إيران استفتاء انفصال كردستان العراق؟، الرابط الالكتروني: <https://bit.ly/42p0MtJ> تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٥/١٩.

(٥) بوزان سليمان الدوسي، جمهورية كردستان: دراسة تاريخية سياسية، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٦، ص ٨٤-٨٦.

وهددت بفرض عقوبات اقتصادية على إقليم كردستان، كما نفذت تدريبات عسكرية مشتركة مع القوات العراقية على حدودهما مع الاقليم^(١).

ومن الرؤى الداعمة لرفض ايران إجراء الاستفتاء في إقليم كردستان، أيضا وجود علاقة تحالف وثيقة بين البارزاني والولايات المتحدة، ووجود علاقات جيدة له مع إسرائيل حسب اعتقاد البعض، وهذا ما يزيد من حجم المخاوف الأمنية الإيرانية، ولهذا فإن إيران ترى أن وجود دولة كردية مستقلة سيعمل على كسر النفوذ الإيراني في المنطقة، وستتحول منطقة الإقليم إلى قاعدة للعمليات التي تستهدف تغيير النظام في إيران، وفي هذا السياق، وقعت إيران مع العراق اتفاقية دفاعية استباقية، ويمكن اعتبارها تدبيرا تجاه نتائج الاستفتاء الذي نفذته حكومة إقليم كردستان^(٢).

يعد الموقف الإيراني من إستفتاء إقليم كردستان شبيه نوعاً ما بالموقف التركي والمتعلقة والمعبرة عن خشيتهم على الامن القومي لهما، حيث كانت إيران تصعد الموقف إتجاه إقليم كردستان نتيجة خوفها من نتائج الاستفتاء وتذاعياته عليها. وتعود ذريعة المواقف التصعيدية والتهديدات الإيرانية لاقليم كردستان الى وجود مقرات لكثير من تلك الاحزاب الكردية الايرانية المعارضة داخل أراضي الاقليم، التي تنتظر لها بأنها تشكل خطراً عليها في حال انفصال إقليم كردستان عن العراق وتشكيل كيان مستقل لهم^(٣).

علاوة على ذلك، إن للبعد العقائدي دور مهماً في رفض إيران إستفتاء اقليم كردستان والإنفصال عن العراق، فالاستراتيجية الإيرانية تحاول تحقيق الهلال الشيعي والممتد من إيران ومرورا بالعراق ووصولاً الى سوريا ولبنان، إذ إن ثمة مصلحة استراتيجية إيرانية ترى في العراق ومن ضمنها إقليم كردستان منطلقاً مهماً للتوغل الإيراني في باقي دول المنطقة، سواء باتجاه سوريا، أو لبنان^(٤).

ولهذا نستطيع القول إن موقف تركيا وإيران من استفتاء إقليم كردستان في العراق كان سلبيا بشكل عام، وقد اتخذت كلا الدولتين إجراءات حازمة للتعبير عن رفضهما لهذا الاستفتاء. أذ اعتربت تركيا استفتاء إقليم كردستان خطوة مهددة للأمن والاستقرار في المنطقة، ولذلك، اتخذت عدة إجراءات للضغط على الإقليم لتقليل تأثيره. كما تركيا، تعتبر إيران الاستفتاء تهديداً لسلامة واستقرارها والمنطقة، وقد أعربت عن رفضها للتحرك نحو الاستقلال الكوردي في العراق. على الرغم من وجهات النظر المختلفة، فإن تركيا وإيران يرون كل منهما استقلال اقليم كردستان كتهديد لسيادتهما ووحدة أراضيها، ورفضاً للاعتراف بأي نتائج قد تخلفه الاستفتاء.

(١) عبدالعزيز ثابت، الابعاد القانونية والسياسية لاستفتاءات الانفصال حالة كردستان العراق، رسالة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠١٨، ص ٢٣.

(٢) بنيامين كسكين، مرجع سبق ذكره، ص ١١٩.

(٣) د. حارث قحطان عبدالله ود عباس فاضل عطوان، توسيع الحدود في إقليم كردستان والمواقف المحلية والاقليمية منه، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ١١، ٢٠١٧، ص ١٤.

(٤) د. حارث قحطان عبدالله ود عباس فاضل عطوان، مرجع سبق ذكره، ص ١٣-١٤.

ثانياً: على المستوى الدولي:

كانت لاستفتاء اقليم كردستان العراق ردود فعل على الصعيد الدولي، حيث يمكن إيجاز أبرز الردود الفعل الدولية للاستفتاء بمايلي:

١. الامم المتحدة: رفض الامين العام للامم المتحدة "انطونيو غوتيريس" استفتاء اقليم كردستان العراق، ودعى الى الغائه، محذرا من أنه سيصرف الانتباه عن الحاجة لهزيمة تنظيم داعش وإعادة بناء المناطق التي استعادتها من أيديهم^(١). كما رفضت كل الدول دائمة العضوية في مجلس الامن استفتاء الاقليم، وأصدرت بيانا بتاريخ ٢١ أيلول ٢٠١٧، أبدت فيه معارضتها لهذه الخطوة التي اعتبرتها أحادية الجانب، وأعربت عن قلقها إزاء التأثيرات التي قد تنجم عنه، كما أكد البيان على أن أعضاء المجلس يعبرون عن تمسكهم بسيادة العراق ويدعون الى حل المشاكل بين الدولة العراقية و اقليم كردستان، عبر حوار منظم وحلول توافقية يدعمها المجتمع الدولي^(٢).

٢. الولايات المتحدة الامريكية: كانت الولايات المتحدة ترفض اجراء الاستفتاء، لكن تصاعد حدته في التعبير عن القلق إلى الاعتراض على التوقيت، إعتبر البيت الأبيض الاستفتاء تهديداً غير ضروري للاستقرار والإنجازات التي تم تحقيقها في الحرب ضد تنظيم داعش، إذ هدد الجانب الأمريكي بقطع المساعدات العسكرية للإقليم في حالة الاصرار على المضي بفكرة الانفصال^(٣).

وعلى النقيض من ذلك، كانت هناك ضغوطات ومحاولات كبيرة من جانب الولايات المتحدة الامريكية على إقليم كردستان لعدم إجراء الاستفتاء، حيث كشفت رسالة وجهها وزير الخارجية الأمريكي "ريكس تيلرسون" إلى رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني وقتذاك، عن أن واشنطن واصلت مساعيها حتى اللحظات الأخيرة لثني إقليم كردستان عن إجراء استفتاء الاستقلال في ٢٥/٩/٢٠١٧. وكانت الرسالة التي أرسلها "تيلرسون" قبل يومين من موعد الاستفتاء، آخر مسعى من جانب الولايات المتحدة الامريكية في هذا الخصوص لكنه جاء متأخرا جدا. وكان بارزاني رفض مبادرة قدمتها الولايات المتحدة قبيل حلول موعد الاستفتاء، حيث تضمنت إجراء الحوار بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية في بغداد لمنح المزيد من صلاحيات الإدارة الذاتية وحتى ذكر إمكانية الاستقلال بدعم من المجتمع الدولي^(٤). لكن بعد أن أقام إقليم كردستان الاستفتاء، أكد "ريكس تيلرسون" بأن "الولايات المتحدة لا تعترف بالاستفتاء الذي أجرته حكومة إقليم كردستان من جانب واحد، التصويت والنتائج يفتقدان إلى الشرعية"^(٥).

(١) عبدالعزيز ثابت، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥.

(٢) فاطمة عبدالعزيز أحمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤.

(٣) حازم صباح أحمد وعوماد وكاع عجيل، استفتاء اقليم كردستان وتداعياته المحلية والاقليمية والدولية، مجلة دراسات دولية، ع ٨٦ و ٨٧، ٢٠٢١، ص ١٦.

(٤) للمزيد حول نص الرسالة التي وجهها تيلرسون إلى مسعود البارزاني قبل يومين من إجراء الاستفتاء ينظر الرابط التالي: <https://www.rudawarabia.net/arabic/world/141020175> تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٧/١٧.

(٥) ينظر: تعرفوا على أبرز ردود الفعل الدولية حول استفتاء انفصال الاكراد عن العراق، تاريخ النشر- ٢٠١٧/١٠/٧، على الرابط الالكتروني: <http://bit.ly/321nF7VK>، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٥/٢٩.

ونوه الى إنه على الرغم من وجود علاقات قوية بين الولايات المتحدة وإقليم كردستان أثناء حربهما ضد تنظيم داعش، كانت التعقيدات الجيوسياسية في المنطقة تؤثر بشكل كبير على موقف الولايات المتحدة تجاه استقلال إقليم كردستان العراق. بالرغم من التوقعات بدعم واشنطن للاستقلال، إلا أن هناك عوامل أخرى أثرت على هذا الموقف، أهم تلك العوامل هي الأولوية المعطاة لمحاربة تنظيم داعش والخوف من فقدان العراق كحليف في الحرب، بالإضافة إلى القلق من تزايد النفوذ الإيراني في العراق وتساعد التوتر مع تركيا، تلك العوامل كان لها تأثير في صياغة الموقف الأمريكي المعارض للاستفتاء على استقلال الإقليم، حيث لم يرَ في ذلك أولوية عاجلة بالنسبة للأمريكيين، في وقت تزدحم فيه الأمريكيون بقضايا أخرى ذات أولوية أكبر لاعتبارات الأمن القومي الأمريكي^(١).

٣. **روسيا:** أما بالنسبة لموقف روسيا من استفتاء إقليم كردستان، حيث طالبت موسكو بغداد وأربيل بالابتعاد عن اتخاذ خطوات من شأنها زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط بعد عملية الاستفتاء، ودعت وزارة الخارجية الروسية في بيان الطرفين إلى إيجاد حل في إطار دولة عراقية واحدة، وأكد أنها تحترم طموحات الشعب الكوردي في العراق، لكنها تفضل الحفاظ على سلامة أراضي العراق^(٢). كم أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأن "روسيا تتفهم الحساسية المرتبطة بالمسألة الكوردية وأن بلاده ترى أن يجري الاستفتاء ضمن أطر القانون الدولي"^(٣).

٤. **بريطانيا:** وقفت في صف الرافضين لاجراء الاستفتاء في إقليم كردستان. حيث أكد وزير الخارجية البريطاني السابق بوريjs جونسون، أن بريطانيا لا تؤيد الاستفتاء على استقلال كردستان العراق، مشيراً إلى أن المملكة المتحدة ستواصل دعم سيادة العراق ووحدة أراضيه^(٤). من جانبه أيضاً قال "فرانك بيكر" القنصل البريطاني السابق في إقليم كردستان "أن المملكة المتحدة تعترف بالحق الذي لايجوز سلبه من أي شخص بالعالم، وهو حقهم في أن يكونوا أحراراً ليقروا مصيرهم ويحددوا حكوماتهم، ولكن الوقت ليس ملائماً حالياً لعقد استفتاء إقليم كردستان"^(٥).

٥. **فرنسا:** حذرت فرنسا من عواقب الاستفتاء الذي أجري في إقليم كردستان العراق في ٢٠١٧/٩/٢٥^(٦). إذ أكد "إيف لودريان" وزير الخارجية الفرنسي في مقابلة، إن إعلان الاستقلال قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة، داعياً بغداد إلى منح الإقليم حكماً ذاتياً أوسع، وإن الحل الأفضل هو إدماج إقليم كردستان في عملية المصالحة، وحصوله على أكبر قدر من الحكم الذاتي، ورأى أن إعلان

^(١) كيف تفكر الولايات المتحدة في استقلال كردستان العراق؟ متاح على الرابط الإلكتروني: <https://bit.ly/3PZzN5b>، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٧/١٧.

^(٢) ينظر: استفتاء كردستان، فرنسا وروسيا تحذران من العواقب، تاريخ النشر- ٢٠١٧/٩/٢٧ الرابط الإلكتروني [pAJ3pWY2https://arbne.ws/](https://arbne.ws/pAJ3pWY2) تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٦/١.

^(٣) فاطمة عبدالعزيز أحمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦.

^(٤) ينظر: بريطانيا: لا تؤيد استفتاء كردستان وتدعم وحدة العراق، الرابط الإلكتروني: <https://bit.ly/43pBcWI>، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٦/١.

^(٥) فاطمة عبدالعزيز أحمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥.

^(٦) ينظر: استفتاء كردستان، فرنسا وروسيا تحذران من العواقب، مرجع سبق ذكره.

الاستقلال سيؤدي إلى نشوب أزمات كبيرة في منطقة الشرق الأوسط^(١).

٦. الصين: أيضا الصين كانت من رافضي اجراء استفتاء إقليم كردستان، وجاءت ذلك على لسان المتحدث السابق باسم الخارجية الصينية "لو كانغ" في إفادة صحفية "بأن الحكومة الصينية تدعم سيادة العراق ووحدته وسلامة أراضيه"^(٢)، وأضاف لو "نتمنى أن تتمكن الأطراف المعنية من حل خلافاتها بواسطة الحوار، وأن تتوصل إلى حل شامل يأخذ بعين الاعتبار التاريخ والواقع، من أجل أن تحمي معا الاستقرار في العراق والمنطقة"^(٣).

نرى بأن المواقف القوي الإقليمية والدولية كانت متباينة حول استفتاء إقليم كردستان العراق، فهناك من أكد رفضا قاطعاً للخطوة، وهناك من طالب بتأجيل الاستفتاء والتركيز بدلاً من ذلك على محاربة الدولة الاسلامية تنظيم داعش، لكن هناك دول فضلت التزام الصمت وعدم الكشف عن موقفها بشكل معلن في ذاك الوقت، مثل روسيا، إذ إتسمت موقفها بعدم الوضوح من مسألة استفتاء إقليم كردستان، وبقيت محافظة على الموقف الحيادي ما بين القبول والرفض، وإكتفت فقط بالتحذير من تداعيات الاستفتاء، لكن موقف دولة إسرائيل كانت متباينة مقارنة بجميع الدول، وهي الدولة الوحيدة في المنطقة أعربت عن موقفها بشكل صريح على لسان رئيس حكومتها "بنيامين نتنياهو"، حيث أبدى تأييده لدعم الجهود المشروعة التي يبذلها الشعب الكوردي من أجل الحصول على دولة خاصة به^(٤).

(١) استفتاء كردستان، فرنسا وروسيا تحذران من العواقب، مرجع سبق ذكره.

(٢) الصين: ندعم وحدة العراق وسلامة أراضيه، شبكة al-Arabiya الاخبارية، الرابط الالكتروني: <https://bit.ly/3Io01tC> تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٦/١.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) ينظر: إسرائيل تعلن تأييدها قيام دولة كردية، شبكة BBC الاخبارية، الرابط الالكتروني: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-41255346> تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٥/٢٩.

الخاتمة والإستنتاجات

يعد استفتاء اقليم كردستان من الاستفتاءات السياسية الذي يرمي الى تخير الشعب بين الاستقلال أو البقاء مع دولة العراق، وإن دراستها ومتابعة صيرورة الاحداث والوقائع التاريخية منها والحديثة، من مختلف جوانبها سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو إجتماعية، سيقف عند حقيقة وهي إن مطالب اقليم كردستان العراق بالانفصال عن دولة العراق من حيث المبدأ مطلب شرعي ولكن من حيث القانون غير دستوري.

الاستنتاجات:

١. هناك جملة من الاسباب والدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والامنية وراء إجراء سلطات اقليم كردستان تنظيم استفتاء في عام ٢٠١٧ للانفصال عن العراق.
٢. أكدت الحكومة الاتحادية في بغداد أكثر من مرة على أن الاستفتاء غير دستوري باعتباره ضامن لوحدة العراق وبالتالي اعتبرته باطلا.
٣. لم تتمسك سلطات اقليم كردستان بالمعايير الدولية للاستفتاء الذي كان من المفروض أن تتمسك بها حتى تكون نهايته مقبولة، ولهذا لم يلق تأييداً، لاعراقيا ولا دوليا.
٤. لم تتخذ الجهات المعنية في اقليم كردستان قرارا حكيما بشأن مراقبة الاستفتاء، حتى تتم عملية الاستفتاء بشفافية ومستقلة ومحيدة من قبل منظمات وجهات دولية لضمان سيرها بطريقة عادلة وديمقراطية.
٥. كان للاستفتاء تداعيات كبيرة على اقليم كردستان، فقد خرجت ما يسمى المناطق المتنازع عليها من سيطرة الاقليم الى سيطرة الحكومة المركزية، وابتعدت قوات البشمركة عن المناطق المتنازع عليها، خاصة كركوك، والسيطرة على مطاري أربيل والسليمانية وإعادة إدارتهما الى الحكومة الاتحادية.
٦. تعرض إقليم كردستان العراق نتيجة الاستفتاء لمجموعة من الأزمات، أبرزها تقويض سيطرة ونفوذ حكومة اقليم كردستان، من خلال سيطرة الحكومة العراقية على المنافذ الحدودية، بجانب الاستمرار في حرمان الإقليم من مخصصاته المالية.
٧. ومن تداعيات الاستفتاء أيضاً إبراز الخلافات الكوردية- الكوردية، خصوصا بين الحزبين، الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني، وكذلك الاحزاب الاخرى المكونة للحياة

السياسية في الاقليم.

٨. الدول المجاورة ايران، تركيا عارضا الاستفتاء واتخذوا مواقف وخطوات لمواجهة نتائج الاستفتاء.

٩. إن المجتمع الدولي لم يكن مع اجراء الاستفتاء بدون الاتفاق عليه مع الحكومة المركزية.

التوصيات:

١. تعديل دستور العراق وتشريع نص صريح يتعلق بالإستفتاء سواء بالقبول أو الرفض.
٢. دراسة الدستور العراقي وأي قوانين أخرى ذات الصلة لفهم الأطر القانونية المتعلقة بالاستفتاء، والتحقق من الشروط القانونية والإجراءات اللازمة لتنظيم الاستفتاء قبل اجرائه.
٣. استكشاف الآراء والتحليلات المتعلقة بالاستفتاء من مصادر مختلفة وموثوقة، بما في ذلك الدراسات الأكاديمية والتقارير السياسية وتحليل البيانات المتاحة وتقييم العواقب المحتملة على الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية في حال الشروع بإجراء الاستفتاء.
٤. أن تتم المراقبة بشفافية ومستقلة ومحيدة من قبل منظمات وجهات دولية عند محاولة اجراء الاستفتاء، لضمان سيرها بطريقة عادلة وديمقراطية، والالتزام بالمعايير الدولية حول ذلك.

قائمة المصادر

الدساتير والقرارات

١. الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.
٢. قرار المحكمة الاتحادية العليا ذي العدد ٩٤ / إتحادية بتاريخ ٢٠١٧/٩/١٧.
٣. قرار المحكمة الاتحادية العليا ذي العدد ١٢٢ / إتحادية بتاريخ ٢٠١٧/١١/٦.
٤. قرارات المحكمة الاتحادية العليا ذي الاعداد ٨٩، ٩١، ٩٢ و ٩٣ / إتحادية بتاريخ ٢٠١٧/١١/٢٠.

الكتب

١. بوزان سليمان الدوسي، جمهورية كردستان: دراسة تاريخية سياسية، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٦.

الدوريات والمجلات

١. بنيامين كسكين، بحث اقليم شمال العراق عن الاستقلال، مجلة رؤى تركية، ع٦/٤، ٢٠١٧.
٢. حارث قحطان عبدالله وعباس فاضل عطوان، توسيع الحدود في إقليم كردستان والمواقف المحلية والاقليمية منه، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ع١١، ٢٠١٧.
٣. حسن محمد صالح الحديد ووائل عبدالكريم حمود، المواقف العراقية الداخلية من استفتاء اقليم كردستان والاثار المترتبة عليه، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد ٦، العدد ٢، الجزء ٢، ٢٠٢١.
٤. ربا صاحب عبد، الموقف التركي من استفتاء اقليم كردستان العرق دراسة تحليلية، مجلة قضايا سياسية، العدد ٥٦، ٢٠١٩.
٥. رزاق فالح وحيد، مستقبل إقليم كردستان العراق والسيناريوهات المحتملة، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ع٢٣، ٢٠٢١.
٦. سيماء سعدون عزيز، أزمة استفتاء اقليم كردستان العراق في المواقع الالكترونية - موقع BBC Arabic نموذجا، مجلة مداد الاداب، المجلد ١، العدد ١٨، ٢٠٢٠.
٧. شيماء علي سالم، الاستفتاء السياسي المؤدي الى الانفصال، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد ٢، العدد ٣-١، ٢٠١٨.
٨. شيماء معروف فرحان، اشكالية العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، م١٥، ع٦٢، ٢٠١٨.
٩. فاطمة عبدالعزيز أحمد محمود، إقليم كردستان العراق وأزمة استفتاء ٢٠١٧ - الدوافع والتداعيات وسبل الاحتواء، المجلة العلمية، جامعة أسوط، العدد ٧٥، ٢٠٢٢.
١٠. لمياء محسن الكناني ود. كفاح جمعة الساعدي، الجذور التاريخية لنزعة الانفصال الكردي، مجلة دراسات دولية، العدد ٧٩، ٢٠١٩.

١١. ميثم غانم جبر، استفتاء انفصال إقليم كردستان - العراق بين القبول والرفض، مجلة واسط للعلوم الانسانية، م١٤، ع٤١٤، ٢٠١٨.

الرسائل والاطاريح الجامعية

١. عبدالعزيز ثابت، الابعاد القانونية والسياسية لاستفتاءات الانفصال حالة كردستان العراق، رسالة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠١٨.

الروابط الالكترونية

١. استفتاء كردستان، فرنسا وروسيا تحذران من العواقب، تاريخ النشر ٢٠١٧/٩/٢٧ الرابط الالكتروني <https://arbne.ws/pAJ3pW2h>.
٢. إسرائيل تعلن تأييدها قيام دولة كردية، شبكة BBC الاخبارية، الرابط الالكتروني: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-41255346>.
٣. بريطانيا: لا نؤيد استفتاء كردستان ون دعم وحدة العراق، الرابط الالكتروني: <https://bit.ly/43pBcWI>.
٤. البيشمركة تحفر خندقاً بالمناطق المحررة في الموصل، تاريخ النشر ٢٠١٦/١١/١١، الرابط الالكتروني: <https://bit.ly/3Ca9uRJ>.
٥. تعرفوا على أبرز ردود الفعل الدولية حول استفتاء انفصال الاكراد عن العراق، تاريخ النشر ٢٠١٧/١٠/٧، على الرابط الالكتروني: <http://bit.ly/321nF7VK>.
٦. الحكومة العراقية تجدد موقفها بشأن استفتاء كردستان، تاريخ النشر ٢٠١٧/٩/١٦، الرابط الالكتروني: <https://bit.ly/3Ncdsj5>.
٧. الحكومة العراقية تجدد موقفها بشأن استفتاء كردستان، تاريخ النشر ٢٠١٧/٩/١٦، الرابط الالكتروني: <https://bit.ly/3Ncdsj5>.
٨. سعيد الحاج، التحفظات التركية على استفتاء كردستان العراق، تاريخ النشر ٢٠١٧/٩/٨، الرابط الالكتروني: <https://www.turkpress.co/node/39066>.
٩. شيرين أحمد كيلو، مجلس الاتحاد حبر على ورق.. إرادات الكتل السياسية تعيق تشكيل ثاني مجلسي البرلمان، الرابط الالكتروني: <https://bit.ly/44HKWvJ>.
١٠. الصين: ندعم وحدة العراق وسلامة أراضيها، شبكة al-Arabiya الاخبارية، الرابط الالكتروني: <https://bit.ly/3Io01tC>.
١١. عثمان المختار، رفع الحظر الجوي عن كردستان... الأصعب ما زال قائماً، الرابط الالكتروني: <https://bit.ly/3pZl9A9>.
١٢. فرح الزمان شوقي، لماذا ترفض إيران استفتاء انفصال كردستان العراق؟، الرابط الالكتروني: <https://bit.ly/42p0MtJ>.
١٣. المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات، تقدير موقف، استفتاء اقليم كردستان : بين الاصرار

- الكردى والمعارضة الاقليمية، تاريخ النشر ٢٠١٧/٩/٢٠ الرابط الالكتروني: <http://bit.ly/2MWnG8g>.
١٤. مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، الكونفيدرالية حل وسط يضمن تحقيق مكاسب للاكراد وبقاء كردستان ضمن العراق، متاح على الموقع الالكتروني: <https://araa.sa>.
١٥. نهرو محمد، كيف أجهضت لوزان حلم إعلان الدولة الكوردية؟، الرابط الالكتروني: <https://bit.ly/42DvTT9>.

المراجع باللغة الكوردية

١. ابراهيم سعيد، نوشيروان فرج، پرسى ريفراندۆمى كوردستانى عێراق و لێكهوتەكانى له پۆژنامهكانى ئەمريكا، ناوهندی كوردستان بۆ تۆیژینهوه له مملانیی و قهیرانهكان، ٢٠١٨.
٢. هه‌لمه‌ت محمد، ئەنور کریم و ئەوانی تر، ریفراندوم و ده‌وله‌تی کوردستان : ئامراز یان ئامانج؟، چاپخانه‌ی ژین، سلێمانی، ٢٠١٨.

المراجع باللغة الانكليزية

1. Ala'Aldeen, Dlauer, et al. "The EU—Turkey Relationship and the Kurdistan Region of Iraq." EU and Turkish Energy Interests in the Caspian and Middle East Region, Middle East Research Institute, 2018.
2. Edy Cohen, Kurdistan: From Referendum to the Road to Independence, Begin-Sadat Center for Strategic Studies, 2017, Link: <https://bit.ly/42yFsTq>.
3. Nicola Degli Esposti, The 2017 independence referendum and the political economy of Kurdish nationalism in Iraq, journal: third world quarterly, 2021. Link: <https://bit.ly/41zqY4q>.
4. Pishko Shamsi, The Future of the Kurdistan Region after the Defeat of ISIS and the Failure of the 2017 Independence Referendum, Foreign Policy Research Institute, 2020, Link: <https://bit.ly/3MmjmO6>.